

مسيرة التغيير في الجزائر عالقّة عند عقدة الانتخابات الرئاسية

المحتجون يرفضون «مسرحية» لن تتغير فيها غير الوجوه والسلطة وتمسك بإجرائها رغم التحديات



رفض شعبي لعملية التجميل التي تبحث عنها السلطة عبر الانتخابات

الجزائر، وقد يكون أيضا طوق نجاة للمحتكمين في السلطة والطامعين فيها على السواء ولو إلى حين. لكن، الواضح أيضا أن المحتجين سيتمسكون بفرصتهم للتغيير إلى آخر رمق، ولن يكون من السهل تخويلهم بورقة التدخل الخارجي وخطره، لأنهم أعلنوا رفضهم لذلك منذ أول يوم خرجوا فيه محتجين. ويؤكد تقرير حديث للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وهي هيئة مستقلة، أن الاحتجاجات الكبيرة التي ميزت المنطقة العربية في عام 2019، وهزت الجزائر والسودان، ثم لحقت بهما العراق ولبنان، تشهد على أن المطالب متزايدة بتغيير أنظمة حكم بعضها راسخ منذ الاستقلال في خمسينات القرن الماضية، كما هو الحال في الجزائر، وبعضها جاء إما إثر انقلاب، على غرار السودان، أو بعد حرب أهلية، كما في لبنان، أو إثر تدخل خارجي، وحال العراق، المثال الأبرز على ذلك. وتشير هذه الاحتجاجات، التي يبدو أنها النسخة المطورة مما شهدته المنطقة في 2011، إلى أن التطلعات الشعبية قوية وتجد فرصة للتعبير عن نفسها حتى في ظروف الأنظمة الهجينة أو غير الديمقراطية.

ما لم يفهمه
جنرالات الجزائر

صحة

تلقّف المرشحون الخمسة لرئاسة الجزائر بحماسة كبيرة الخطوة المرتقبة من البرلمان الأوروبي، واعتبروها «هدية من السماء»، وهذا لحساسية الشعب الجزائري من التدخل الخارجي، ورفضه القاطع لتدويل أزمته. ونذّر المرشح الحر عبدالمجيد تبون، بمحاولات التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، مؤكداً أن «الشعب الجزائري حر ولن يقبل بالتدخل في شؤونه الداخلية من أي طرف كان، بما في ذلك محاولات الاتحاد الأوروبي». كما دعا إلى تقوية الصفوف الداخلية بغية مواجهة كل ما يحاك ضد الجزائر. أما علي بن فليس، فناشد الجزائريين بضرورة «الوقوف في صف واحد للدفاع عن البلاد ورفع الراية الوطنية والوفاء لرسالة الشهداء»، مبرزا أن الوضع يتطلب «تجنّد الجميع أكثر من أي وقت مضى»، وكذلك «أهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية انطلاقاً من ثوابت الهوية الوطنية».

وحذر عبدالقادر بن قريشة، رئيس حركة البناء الوطني، من خطر التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للجزائر، في إشارة إلى طرح الوضع السياسي في الجزائر على طاولة الاتحاد الأوروبي، وحثه في ذلك أن «الشعب الجزائري لن يرضى بأن يمس عرض البلاد». ربما قد يكون محاولات التدخل الخارجي تأثير على اتجاه الأزمة في

به قيادة الجيش منذ انطلاق الحراك الشعبي في 22 فبراير 2019. ويشير بارتى إلى أن القرارات التي ما فتئت تلعبها الحكومة، وهي قرارات على قدر كبير من الأهمية، توجيهاً بأنها غير مستعدة للرحيل رغم أن مطلب إقالتها كان من بين أهم الاقتراحات التي توصلت إليها لجنة الحوار الوطني التي أعلنت الانتخابات الرئاسية، وتشكيل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات. كما فسّر تركيز التلفزيون الحكومي على إبراز التظاهرات المؤيدة للانتخابات، والشعارات المجددة للجيش وقائده قائد صالح، على أن شيئاً ما يطبخ على نار هادئة.

التدخل الأجنبي

جعلت الأوضاع السياسية والاجتماعية التي تعيشها الجزائر المحيط الخارجي يتابع ما يحدث بحذر وترقب، قبل أن يدخل النائب الفرنسي الأوروبي رافاييل جولكسمان، على الخط، ويكشف عن عقد الاتحاد الأوروبي لجلسة مناقشة حول الجزائر تتبعها «لائحة استعجالية».

العديد من المجالات، أن الأجواء المشحونة التي تعرفها الجزائر حالياً قد تدفع حتماً نحو الانجراف إلى العنف والاضطراب نحو الفوضى، مشيراً إلى أن التظاهرات المؤيدة للانتخابات وتلك الراضة لها مؤشر لا يبشر بالخير. وبنه مناص، إلى خطر تعاطي وسائل الإعلام مع هذا النوع من الممارسات التي تستهدف تغذية الانقسام بين أبناء الشعب الواحد بغض النظر عن اختلاف قناعاتهم ومشاربهم السياسية. أما ناصر جابي، استاذ علم الاجتماع، فتحدث عن خصوصية الانتخابات المقبلة في الجزائر، ورجح إقامتها من دون ناخبين في إشارة إلى عزوف قطاع كبير من المواطنين عن الانخراط في الحملة الانتخابية. كما يعتقد جابي، أن الإصرار على المضي قدماً نحو الرئاسيات سيؤدي من تعميق الأزمة السياسية وليس المساهمة في حلها مثلما يعتقد آخرون. ويشكك محمد بارتى، وهو أحد الإعلاميين المخضرمين في إمكانية إقامة الانتخابات أصلاً، متسائلاً إن كان حجم المرشحين الخمسة لمنصب الرئيس يمثل حجم العمل الذي قامت

تكشف حالة الانسداد القائمة في الجزائر مع وقوف الطرفين: المحتجين والسلطة، عند مفترق طريق الانتخابات الرئاسية، عن عمق الأزمة في هذا البلد. وبين شدّ وجذب لتجاوز عقدة الانتخابات يتمسك المحتجون بفرصتهم التي توفر لأول مرة منذ سنوات طويلة مساراً، وإن كان ضيقاً، أمام الجزائر لتتحرر من قيود كثيرة تكبل اقتصادها وسياساتها ودبلوماسيتها، ويمكن أن يوفر تغييراً يفسح المجال أمام خطط جديدة موجهة نحو إصلاح البنية الهيكلية للنظام السياسي في البلاد.

الجزائر - وصل الوضع العام في الجزائر التي تعيش أزمة عميقة دخلت شهرها العاشر، إلى مفترق الطرق؛ فعزم السلطة على إجراء الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019 مهما كانت الظروف والعواقب، يقابله إصرار الحراك الشعبي على التغيير الجذري وعدم السماح للنظام بتجديد نفسه.

ويدخل هذا الصراع البلاد في حالة يسيطر عليها الغموض خاصة في ظل التدهور الخطير للاقتصاد المني على ربع النفط، والذي تآثر بإجراءات تقشفية اتخذتها الحكومة في السنوات الماضية مع انخفاض العوائد من مواد الطاقة. يقول الناشط الجزائري إبراهيم منورين إن استمرار الحراك الشعبي دليل قوي على تمسك جزء لا يستهان به من الجزائريين بمطلبه الرافض لتنظيم الانتخابات الرئاسية التي دعت إليها السلطة، لقناعته بأن النظام يستخدمها كوسيلة لإضفاء الشرعية الداخلية والخارجية، لافتاً إلى أن هذه الانتخابات غرضها تعزيز وجهة لسلطة فقدت كل أسباب وجودها.

مناخ غير ملائم

لا يتوانى الفريق أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع رئيس أركان الجيش الجزائري، الذي يوصف على أنه الحاكم الفعلي للجزائر، في توجيه رسائل واضحة ومباشرة للرأي العام الداخلي والخارجي، محاولاً التأكيد في كل مرة على أن الانتخابات هي المخرج الوحيد للوضع الذي تتواجد فيه الجزائر، وأن الجيش اتخذ كافة التدابير الأمنية الكفيلة بتأمين جميع مراحل العملية الانتخابية وصونها من شبهات التزوير والفساد، من أجل فتح الباب واسعاً أمام مشروع استكمال بناء الدولة الوطنية الجزائرية الحديثة. غير أن هذه الرسائل لم تبديد مخاوف قسم من الجزائريين الذين فقدوا الثقة بإجراءات السلطة وما تقوم به من مبادرات.

ويقول وزير الإعلام الأسبق عبدالعزیز رحابي، المحسوب على المعارضة، إن الانتخابات الرئاسية تحتاج إلى مناخ ملائم يراعي التوافق السياسي وتحرر الإعلام الحكومي والخاص وإطلاق سراح سجناء الرأي، مشيراً إلى أن هذه الشروط لا تتوفر في الظروف المصاحبة

الانتخابات حل للأزمة أم تعقيد لها



الفريق أحمد قايد صالح، وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش الجزائري، ووزير الإعلام الأسبق عبدالكادر بلوف، وزير الخارجية

انحسار الدور الإيراني في سوريا يعزز النفوذ الروسي

الرأي السابق، في أن روسيا والتي تسعى منذ فترة غير قليلة لإضعاف دور إيران بالساحة السورية ستكون المستفيد الأكبر مما يحدث حالياً.

تراجع إيران وهزيمتها في سوريا سينعكس بشكل إيجابي على دول الشرق وسيسمحان لها بالتخلص من مشروع الهيمنة الإيرانية

وشدد عبدالرحمن على «أنه إذا استمرت الأحداث الراهنة على ذات الوتيرة من عدم الاستقرار بالداخل الإيراني وبالعراق، فسيؤثر هذا بلا شك على تواجد الإيرانيين بسوريا، بل وقد ينتهي حلمهم ومشروعهم الاستراتيجي، أي طريق طهران بيروت الذي يمر عبر دمشق وعبر البوكمال التي شاهدنا قائد فيلق القدس قاسم سليماني يشرف بشكل مباشر على تحريرها من قبضة عناصر تنظيم داعش والسيطرة عليها».

ومقرات الأحزاب الشيعية القريبة منه رغم إطلاق الرصاص وقنابل الغاز عليهم، فضلاً عن مشاهد اعتداء واحتكاك بعض عناصر حزب الله في لبنان بالمحتجين وأن هذه الاحتجاجات قد كبدته خسائر فادحة أهمها فقدانها للهالة المعنوية الكبيرة التي كانت تحيط به أي تصويره كنظام محبوب ومؤيد من قطاعات كبيرة بالمنطقة وتحديدًا جمهور الشيعية».

وأوضح زاهد «نعم النظام الإيراني نجح في قمع الاحتجاجات داخله عبر إطلاق الرصاص على المواطنين العزل بدعوى كونهم مخربين وعملاء لأجندات خارجية، ولكن تلك المشاهد بالإضافة إلى مشاهد مهاجمة المحتجين بالعراق لقتضياتها بائتر من محافظة، ومكاتب مركز الدراسات العربية الإيرانية على نموري زاده أن «النظام الإيراني لن يملكه العودة بالزمن إلى تاريخ ما قبل اندلاع الاحتجاجات بالدول الثلاث، خاصة وأن هذه الاحتجاجات قد كبدته خسائر فادحة أهمها فقدانها للهالة المعنوية الكبيرة التي كانت تحيط به أي تصويره كنظام محبوب ومؤيد من قطاعات كبيرة بالمنطقة وتحديدًا جمهور الشيعية».

وتلحق بطهران أو بالأدق بجماعاتها الوكيلية بلبنان والعراق إلى «تعوده كنظام رجعي على إنكار الحقائق والتمسك بالخطاب المكرر عن صلابته وصمود محور المقاومة الذي يدعي تمثيلاً.. هو نفسه يكذب على نفسه ويدعي أنه رئيس دولة منتخب رغم أن الجميع يعلم أنه لولا الدعم الروسي لما تمكن من البقاء على كرسيه ولو ليوم واحد».



ويقول قاطبيشه (الضابط السابق بالجيش اللبناني) «كانت إيران في الماضي قادرة على التفاوض بأوراق لبنان والعراق وسوريا، الآن سقطت هذه الأوراق وباتت يدها فارغة».

وتابع «نعم لم يطرأ أي تغيير جذري بعد على المشهد السوري، ولكن لا يجب أن ننسى أن تواجد إيران بسوريا يعتمد بالأساس على وجود حلفاء أقوياء لها على رأس السلطة بدول الجوار السوري، الآن تغير كل ذلك فوضعها بالعراق مترد جداً وصور قائد فيلق القدس قاسم سليماني ومرشدها الأعلى علي خامنئي تحرق على الملأ، أما حليفها وزراعها العسكرية الأبرز بالساحات اللبنانية والسورية، أي حزب الله اللبناني، فهو مثلها محاصر دولياً ويواجه غضب الشارع اللبناني بما في ذلك جزء غير هين من بيئته الشيعية وبالتالي سيتراجع ويتقزم تدريجياً الدور الإيراني بسوريا خاصة مع عدم وجود بيئة أو حاضنة شعبية داعمة لها بالداخل السوري».

وأرجع البرلمان اللبناني استمرار تظاهر الرئيس السوري بشار الأسد بمشهد المتماثل رغم الخسائر التي

دعشقا - يواجه القادة الإيرانيون تحديات وخيارات صعبة منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية قبل 40 يوماً في لبنان، ومن بعده العراق قبل أن تمتد نيران هذا الغضب الشعبي إزاء سوء الأوضاع الاقتصادية لتصل إلى الداخل الإيراني ذاته.

هل سيتوقف نزيه خسائر جمهوريتهم مع فقدان بعض حلفائهم بلبنان والعراق لمواقفهم بالسلطة، أم أن الدعايات قد تنتسحب أيضاً على نفوذ إيران بساحات أخرى وتحديدًا سوريا؟ وهو ما يتوقعه عدد من السياسيين والخبراء، وخاصة في ظل إصرار الإدارة الأمريكية على إعادة رسم خارطة النفوذ بالشرق الأوسط والفرز بالتنصيص الأكبر منها.

ويؤكد البرلمان اللبناني وهبي قاطبيشه على أن الاحتجاجات الشعبية بكل من لبنان والعراق قد جررت إيران من أي أوراق ضغط كان يمكن أن توظفها وتستغلها خلال أي مفاوضات محتملة لها مع الإدارة الأمريكية حول التخفيف من حصار العقوبات الاقتصادية الثقيلة التي فرضتها واشنطن عليها منذ أكثر من عام.